

88 / 2018

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على اتفاقية انضمام الجمهورية التونسية لعضوية السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي (الكوميسا).

فصل وحيد

تمت الموافقة على اتفاقية انضمام الجمهورية التونسية لعضوية السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي (الكوميسا)، الموقعة بلوساكا بتاريخ 18 جويلية 2018، والملحقة بهذا القانون الأساسي.

88 / 2018

| |
|---------------------------------------|
| الواردات من |
| 29 نوفمبر 2018 |
| مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي |

وثيقة شرح الأسباب

المتعلقة باتفاقية انضمام الجمهورية التونسية
إلى السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي

| |
|---------------------------------------|
| الولايات |
| 23 نوفمبر 2018 |
| مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي |

تعرف العلاقات الاقتصادية لتونس مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء عموما وبلدان شرق وجنوب القارة على وجه الخصوص العديد من التحديات التي تعوق تطور الصادرات التونسية نحو هذه الوجهة، وترجع أبرز التحديات إلى ارتفاع تكاليف التصدير بسبب غياب إطار قانوني ينظم العلاقات التجارية التونسية الإفريقية وارتفاع المعاليم الجمركية المطبقة وتشعب الإجراءات والأنظمة التجارية المعمول بها بهذه البلدان وصعوبة توفير البيانات الإحصائية والمعلومات الخاصة بالأسواق المستهدفة وغياب خطوط نقل منتظمة (لا سيما البحرية والجوية) وصعوبة التمويل وارتفاع تكاليف التأمين، وضعف التواجد الدبلوماسي والتجاري.

وقد أدت هذه الوضعية إلى تواضع حجم الصادرات التونسية نحو الأسواق الإفريقية جنوب الصحراء التي لا تتجاوز 2,5% من إجمالي الصادرات.

وفي إطار الحرص على إيجاد حلول لهذه الصعوبات التي تتطلب خطة عمل شاملة ومتكاملة لمواجهتها، شرعت تونس خلال الفترة الأخيرة في تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي في المجال الاقتصادي مع البلدان الإفريقية حيث انخرطت في جملة من المبادرات الهامة في هذا المجال من أبرزها التوقيع على اتفاقية الانضمام إلى الكوميسا.

وتمثل الكوميسا منطقة تبادل حر وهي منظمة غير حكومية دولية تم إنشاؤها يوم 8 ديسمبر 1994 ويقع مقرها بالعاصمة الزمبية "لوساكا" وتضم مصر، ليبيا، بورندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إريتريا، أثيوبيا، كينيا، مدغشقر، ملاوي، جزر الموريس، رواندا، سيشل، السودان، سوازيلاند (حاليا إسواتيني) أوغندا، زمبيا، وزمبابوي.

وقد تم التوقيع على اتفاقية انضمام تونس إلى الكوميسا خلال القمة العشرين لرؤساء دول وحكومات هذه المجموعة الاقتصادية الإقليمية التي انعقدت بالعاصمة الزمبية "لوساكا" يوم 18 جويلية 2018. وأتى هذا الانضمام كتتويج لسلسلة من المفاوضات التي انطلقت منذ سنة 2016 بمشاركة جميع الهياكل الوطنية المتدخلة بما في ذلك القطاع الخاص وذلك إيماناً بأهمية دور كل طرف في إنجاح هذا المسار.

وتحتوي الاتفاقية على أربعة فصول تهم "تعهدات الجمهورية التونسية" و "عضوية الجمهورية التونسية وحقوقها وواجباتها" و "تسوية النزاعات" و "أحكام نهائية" وتتص هذه الفصول بالتحديد على التزام تونس بتطبيق مقتضيات المعاهدة المنشأة للكوميسا والبروتوكولات الملحقة بها والعمل على موائمة سياساتها التنموية مع أهداف الكوميسا وحرصها على تطبيق منطقة التبادل الحر مع الحق في التمتع بفترة انتقالية على أساس المعاملة بالمثل والوفاء بالتعهدات المالية وشروط دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

وتشمل الاتفاقية كذلك على ملحق وحيد يحتوي على جملة من التعهدات الخصوصية المتعلقة بعدد من القطاعات وهي التجارة والجمارك والبنية التحتية والنقل والمواصلات والشؤون النقدية والمالية والتصنيع والاستثمار والفلاحة وقضايا النوع والشؤون الاجتماعية والاحصائيات وتبادل المعلومات والتعاون الفني.

ومن أبرز النتائج المنتظرة من وراء التقارب مع هذا التجمع الإقليمي:

- فتح سوق كبيرة بمساحة جغرافية بحوالي 12 مليون كم² وبعدد سكان يفوق 500 مليون نسمة ونتاج داخلي خام يناهز 700 مليار دولار.
- حجم المردودية الاقتصادية الواعدة ببعض البلدان الأعضاء حيث سجلت 5 دول أعضاء من أعلى نسب النمو عالمياً سنة 2016 (بين 5 و10%) وهي الكونغو الديمقراطية، دجيبوتي، أثيوبيا، كينيا، روندا.
- رغبة المؤسسات التونسية في التوجه نحو الأسواق الإفريقية قصد تنويع الأسواق وأيجاد بدائل للصادرات الوطنية.
- النفاذ إلى أسواق جديدة بشروط ميسرة في مجال التجارة والاستثمار في فضاء منطقة التبادل الحر للكوميسا
- الاستفادة من برامج التمويل والتأمين التي يتمتع بها أعضاء الكوميسا،
- الانتفاع ببرامج الاندماج القطاعية ولا سيما في مجال البنية التحتية (النقل، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات...)

- جلب الاستثمارات الأجنبية التي تستهدف الكوميسا انطلاقا من تونس
- تسهيل النفاذ إلى مصادر تمويل ميسرة من طرف الممولين الدوليين المهتمين بدعم مبادرات الاندماج الإقليمي،

وتجدر الإشارة إلى أن انضمام تونس إلى الكوميسا سيخول لها الانضمام أليا إلى منطقة تبادل حر أكبر وهي " المنطقة الثلاثية للتبادل الحر " (26 بلدا) التي تجمع الكوميسا الاقتصادية لدول شرق إفريقيا (CEA) ومجموعة تنمية الجنوب الإفريقي (SADC) وهي منطقة تضم 26 دولة (حوالي نصف القارة الإفريقية) وتمثل خطوة هامة في مسار الاندماج القاري.